

التعديل الحكومي الرابع عشر.. هل اتصفت هيكله مجلس الوزراء بالمرونة ومواكبة التغيرات؟!



متى كان آخر تعديل حكومي وبما يختلف عن الحالي؟

في أكتوبر 2017 أجرى الشيخ محمد بن راشد التعديل الحكومي الثالث عشر، وعدد وزرائها 32 وزيراً، أما هذه الوزارة فعدد أعضائها 33 وزيراً.

منذ متى يرأس الشيخ محمد بن راشد الحكومة؟

منذ عام 2006، ومجلس الوزراء هو السلطة الثالثة ضمن 5 سلطات في الدولة، تشكلت أول حكومة اتحادية بتاريخ 9 ديسمبر 1971.

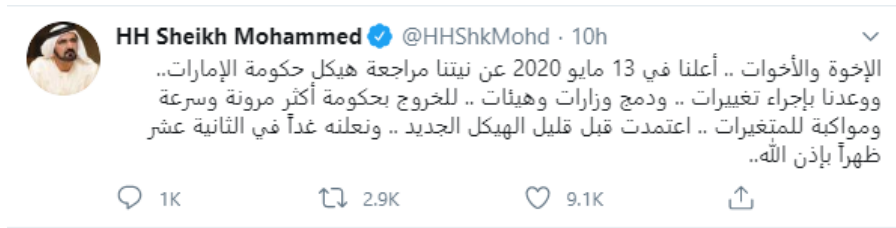
استكمالاً لإشعار حكومي صدر عبر حساب سمو الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي السبت 4 يوليو، أعلن سموه الهيكل الجديدة لحكومته

اليوم 5 يوليو. كان الشيخ محمد بن راشد تحدث في مايو الماضي عن توجهه لهذا التعديل، ضمن عدد من المحددات والمواصفات. فما مدى توفر هذه المعايير بالتعديل الحكومي الرابع عشر؟!

ما هو السياق الموضوعي الذي دفع للهيكل الجديدة.. ضغوط صحية واقتصادية؟!

في 12 مايو الماضي، وتحت وطأة تفشي "كورونا" في الدولة والعالم، قال الشيخ محمد بن راشد، في تغريدة عبر "تويتر": "اختتمنا اليوم اجتماعات حكومة الامارات لإعداد استراتيجية الدولة بعد كوفيد 19..سنراجع هيكل الحكومة وحجمها.. قد ندمج وزارات..ونغير هيئات.. وسنجري تغييرات..نحتاج حكومة أكثر رشاقة ومرونة وسرعة لتواكب أولويات وطنية جديدة ومختلفة..مخطيء من يظن أن العالم بعد كوفيد 19 كالعالم قبله".

وفي الرابع من الشهر الجاري، أعلن في تغريدة، عن "اعتماده إجراء تغييرات على هيكل الحكومة، تتضمن دمج وزارات وهيئات، للخروج بحكومة مرنة، وأكثر قدرة على مواكبة المتغيرات".



واليوم الخامس من يوليو، أعلن الشيخ محمد بن راشد التشكيل الجديد لحكومة الإمارات، وهو التعديل الرابع عشر، والذي يعقب سابقه في أكتوبر 2017.

وشهدت الدولة، مثلها مثل سائر دول العالم، أزمة صحية واقتصادية جراء كورونا، وكان من أبرز تداعياته على دولة الإمارات تأجيل أكسبو دبي من أكتوبر 2020، إلى أكتوبر 2021، مع تراجع واضح في قطاعات السياحة والسفر والبنوك وقطاعات الإنتاج كافة.

ما هي أبرز ملامح الهيكل الجديدة.. دمج وزارات وهيئات وتغيير صلاحيات؟!

تابع الشيخ محمد بن راشد عبر "تويتر" باسطة التشكيلة الجديدة، قائلاً: بعد التشاور مع محمد بن زايد وبعد اعتماد رئيس الدولة نعلن عن دمج وزارات وهيئات .. وتغيير صلاحيات ومسئوليات .. وإعادة تشكيل حكومة الإمارات.

وتمثلت أهم ملامح الهيكلية، "بالغاء 50% من مراكز الخدمة الحكومية وتحويلها لمنصات رقمية خلال عامين، ودمج حوالي 50% من الهيئات الاتحادية مع بعضها أو ضمن وزارات.. واستحداث مناصب وزراء دولة جدد، وخلق مناصب رؤساء تنفيذيين في قطاعات تخصصية نحتاجها للعبور بقوة للمستقبل".

وكشف عن إنشاء وزارة للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة تعمل على تطوير القطاع الصناعي بالدولة، ودمج هيئة المواصفات والمقاييس معها، ونقل وزيرة الدولة للعلوم المتقدمة لتكون تحت مظلتها، وتعيين سلطان الجابر وزيراً للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.



حكومة
الإمارات العربية المتحدة

التشكيل الوزاري الجديد لحكومة الإمارات

يوليو 2020

1. صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
2. الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
3. سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شؤون الرئاسة
4. سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم – عضو مجلس الوزراء وزير المالية
5. سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان – عضو مجلس الوزراء وزير الخارجية والتعاون الدولي
6. سمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان – عضو مجلس الوزراء وزير التسامح والتعايش
7. معالي محمد بن عبدالله القرقاوي – عضو مجلس الوزراء وزير شؤون مجلس الوزراء
8. معالي أحمد بن جمعة الزعابي – وزير شؤون المجلس الأعلى للاتحاد
9. معالي عبدالرحمن بن محمد العويس – عضو مجلس الوزراء وزير الصحة ووقاية المجتمع ووزير دولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
10. معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش – عضو مجلس الوزراء وزير الدولة للشؤون الخارجية
11. معالي عبيد بن حميد الطاير – عضو مجلس الوزراء وزير الدولة للشؤون المالية
12. معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي – عضو مجلس الوزراء وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي
13. معالي سهيل بن محمد المزروعي – عضو مجلس الوزراء وزير الطاقة والبنية التحتية
14. معالي الدكتور عبدالله بلحيف النعيمي – عضو مجلس الوزراء وزير التغير المناخي والبيئة
15. معالي سلطان بن أحمد الجابر – عضو مجلس الوزراء وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
16. معالي سلطان بن سعيد البادي – عضو مجلس الوزراء وزير العدل
17. معالي حسين بن إبراهيم الحمادي – عضو مجلس الوزراء وزير التربية والتعليم
18. معالي محمد بن أحمد البواردي – عضو مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الدفاع
19. معالي نورة بنت محمد الكعبي – عضو مجلس الوزراء وزيرة الثقافة والشباب
20. معالي جميلة بنت سالم المهيري – عضو مجلس الوزراء وزيرة دولة لشؤون التعليم العام
21. معالي ناصر بن ثاني الهاملي – عضو مجلس الوزراء وزير الموارد البشرية والتوطين
22. معالي حصة بنت عيسى بوحميد – عضو مجلس الوزراء وزيرة تنمية المجتمع
23. معالي عبدالله بن طوق المري – عضو مجلس الوزراء وزير الاقتصاد
24. معالي ميثاء بنت سالم الشامسي – وزيرة دولة
25. معالي الدكتور احمد بالهول الفلاسي – وزير دولة لريادة الاعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
26. معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي – وزير دولة للتجارة الخارجية
27. معالي عهود بنت خلفان الرومي – وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل
28. معالي شما بنت سهيل المزروعى – وزيرة دولة لشؤون الشباب
29. معالي زكي أنور نسيبة – وزير دولة
30. معالي مريم بنت محمد المهيري – وزيرة دولة للأمن الغذائي والمائي
31. معالي سارة بنت يوسف الأميري – وزيرة دولة للتكنولوجيا المتقدمة
32. معالي عمر بن سلطان العلماء – وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد
33. معالي أحمد بن علي الصايغ – وزير دولة

كما أعلن دمج وزارة الطاقة مع وزارة البنية التحتية، لتصبح وزارة الطاقة والبنية التحتية، وإلحاق برنامج زايد للإسكان و الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية بالوزارة الجديدة، وتعيين سهيل المزروعى وزيراً لها.

وتم تعيين 3 وزراء ضمن وزارة الاقتصاد، عبدالله بن طوق المري وزيراً للاقتصاد ومعه أحمد بالهول وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وثاني الزيوي وزير دولة للتجارة الخارجية، معتبرا أن "اقتصادنا الوطني أولوية استراتيجية مطلقة". وعليه فقد تم الاستغناء عن الوزير سلطان المنصوري.

وإضافة إلى ذلك، تم دمج المجلس الوطني للإعلام والمؤسسة الاتحادية للشباب مع وزارة الثقافة لتكون وزارة الثقافة والشباب، وتضم وزيرين: شما المزروعى وزيرة دولة للشباب ونورة الكعبي وزيرة للثقافة والشباب، ونقل وكالة أنباء الإمارات لشئون الرئاسة.

وأعلن أيضا، إلحاق الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ومجموعة بريد الإمارات ومؤسسة الإمارات العامة للنقل ومؤسسة الإمارات العقارية بجهاز الإمارات للاستثمار، كاشفا عن "إعداد استراتيجية استثمارية حكومية جديدة للمرحلة القادمة".

كما تم دمج الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية ضمن وزارة تنمية المجتمع، وتشكيل قطاع ضمن الوزارة لتقديم خدمات عصرية للمتقاعدين، وتأسيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لإدارة أموال الضمان بإشراف عبيد الطاير وتحت مظلة جهاز الإمارات للاستثمار.

وأعلن عن نقل ملف جودة الحياة والسعادة لوزارة تنمية المجتمع، وإلحاق الهيئة الاتحادية للموارد البشرية، بمكتب رئاسة الوزراء وتعيين عهود الرومي وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل تشرف على الهيئة وعلى كافة التطويرات الحكومية المستقبلية.

وشملت الهيكلة الجديدة، دمج الهيئة الوطنية للمؤهلات مع وزارة التربية، ودمج هيئة التأمين مع هيئة الأوراق المالية والسلع برئاسة وزير الاقتصاد، وتعيين سلطان الجابر رئيسا لمصرف الإمارات للتنمية.

وتضمنت الدمج، استحداث منصب وزير دولة للاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطبيقات العمل عن بعد وتعيين عمر العلماء مسؤولا عن هذا الملف.

كما تم تعيين حمد المنصوري رئيساً للحكومة الرقمية بدولة الإمارات، وتعيين أحمد جمعة الزعابي وزير شؤون المجلس الأعلى للاتحاد، وتعيين الشيخ نهيان بن مبارك وزيراً للتسامح والتعايش، وإلحاق وزيرة الدولة للأمن الغذائي والمائي مريم المهيري بشؤون الرئاسة.



حكومة
الإمارات العربية المتحدة

الرؤساء التنفيذيين لحكومة دولة الإمارات
يوليو 2020

1. سعادة محمد سلطان العبدولي - رئيس الشؤون القانونية لحكومة دولة الإمارات
2. سعادة سعادة الدكتور محمد حمد الكويقي - رئيس الأمن السيبراني لحكومة دولة الإمارات
3. سعادة سعيد العطر الضنحاني - رئيس المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات
4. سعادة هدى الهاشمي - رئيس الاستراتيجية والابتكار الحكومي لحكومة دولة الإمارات
5. سعادة حمد عبيد المنصوري - رئيس الحكومة الرقمية لحكومة دولة الإمارات
6. سعادة محمد بن طليعة - رئيس الخدمات الحكومية لحكومة دولة الإمارات

وقضت الهيكلية أيضاً، بتعيين عبدالله بالحييف النعيمي وزيراً للتغير المناخي والبيئة، وتعيين سارة الأميري رئيسة لوكالة الإمارات للفضاء.

وجاء في التعديل الحكومي، إنشاء المكتب الإعلامي لحكومة الإمارات، يتبع لمجلس الوزراء، ويرأسه سعيد العطر. وضم مكتب الدبلوماسية العامة ومكتب الاتصال الحكومي ومكتب الهوية الإعلامية له.

أما ملف الأمن الغذائي فعبر وزيرة الدولة للأمن الغذائي والمائي، ووزير البيئة في دعم المزارعين ورعاية وتطوير ثرواتنا السمكية والحيوانية.

وأضاف الشيخ محمد بن راشد، تم تعيين محمد حمد الكويتي رئيساً للأمن السيبراني في حكومة دولة الإمارات، وتعيين هدى الهاشمي رئيساً للاستراتيجية والابتكار الحكومي في حكومة الإمارات، وتعيين محمد بن طليعة رئيساً للخدمات الحكومية، وتعيين مريم الحمادي أميناً عاماً لمجلس الوزراء، ومحمد سلطان العبدولي رئيساً للشؤون القانونية في حكومة الإمارات.

وختم مشدداً، "الحكومة الجديدة أمامها عام واحد لتحقيق الأولويات الجديدة، والتغييرات المستمرة ستبقى شعار المرحلة القادمة وصولاً لأفضل نموذج حكومي يواكب العصر الجديد، ويحقق تطلعات شعب الإمارات خلال المرحلة القادمة".

ما هي القراءة الفنية والإدارية لهذه الهيكلية مقارنة مع الهيكلية السابقة؟

بحسب الموقع الرسمي لحكومة الإمارات، تعتبر الحكومة المعلنة في 2017، "حكومة عبور

للمئوية الإماراتية، وعليه استحدثت مناصب وزارية جديدة للتعامل مع مجموعة من الملفات المستقبلية، وأجرت بعض التعديلات الهيكلية لتلبية متطلبات المرحلة المقبلة التي سيكون عنوانها تكنولوجيا المستقبل، ومهارات المستقبل، وكوادر الوطن". ولم يتم حتى الآن تقييم حكومي أو مستقل مدى تنفيذ الحكومة السابقة لهذه المهام، كون معظم الوزراء في الحكومة الماضية هم أنفسهم في الحكومة الجديدة.

وبطبيعة الحال، فإن هناك الحقائق الوزارية السيادية، مثل الداخلية والخارجية والمالية وغيرها، ظلت كما هي بدون تغيير على وزرائها، بمن فيهم أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية، وعبدالله بن زايد وزير الخارجية، وسيف بن زايد وزير الداخلية، والشيخ حمدان بن راشد وزير المالية، ومنصور بن زايد وزير شؤون الرئاسة.



كما تم إسناد وزارة جديدة لسلطان الجابر، ورئاسة بنك الإمارات للتنمية، والجابر قبل هذين الملفين، يمسك بنحو 30 ملفا وهيئة اتحادية ومحلية، في تركيز واضح للسلطة بيده، وفق ملاحظات متابعين للشأن المحلي.

ومن الإضافات في الهيكلية الجديدة، هو إضافة كلمة "التعايش" مع مسمى وزارة التسامح التي ظل يترأسها الشيخ نهيان بن مبارك. بل ضمت الوزارة المعلنة في 2017، 32 وزيرا، في حين ضمت الوزارة الجديدة 33 وزيرا، بزيادة وزير واحد. كما تم إلغاء مسمى وزارة السعادة، وتم إلحاقها كمف لوزارة تنمية المجتمع.

ولاحظ إماراتيون، أن عدد الوزراء زاد عضوا واحدا ولم يتقلص عددهم، وفق ما تقتضيه المرونة ومواكبة التغيرات والسرعة، وهو ما لا يتوافق أيضا مع تعهدات الحكومة بتقليص

عدد الوزراء. ومن جهة ثانية، ورغم عدم نجاح تجربة تعيين أكثر من وزير للوزارة الواحدة، كما هو الحال في وزارة التربية والتعليم في التعديل السابق، فإن التعديل الحالي أوجد 3 وزراء لحقيبة الاقتصاد.

وبمقارنة التعديل الجديد بالتعديل السابق، يتضح أن أبرز سماته، هو مغادرة وزير الاقتصاد، سعيد المنصوري، فيما بقي كل الوزراء في مناصبهم، وبعضهم تجاوز الـ 15 عاما في موقعه.

وتساءل إماراتيون عن جدوى هذا التعديل، ما دام ظل نفس الوزراء في أماكنهم أو تم تدوير بعضهم لحقائب أخرى، وهل دمج الملفات فقط هو ما سيحقق "المرونة والسرعة ومواكبة المتغيرات"، ما دام مرت كل هذه السنوات ولم يحقق بعض هؤلاء الوزراء هذه المواصفات والمعايير؟! أم أن الأمر يتطلب تغيير حكومي حقيقي بما يوسع دائرة المشاركة الشعبية والوطنية في تحمل المسؤولية وصنع القرار، وضح دعاء جديدة؟!



UAE71NEWS